



## كفرقاسم - المجزرة والسياسة

في الذكرى السنوية الـ 39 لمجزرة كفرقاسم، المجزرة التي وقعت عشية 29 تشرين الأول (أكتوبر) العام 1956 - أي في اللحظة نفسها التي بدأ فيها العدوان الثلاثي على سيناء وقناة السويس المصريتين - ننشر فيما يلي، مقاطع من التأريخ لهذه المجزرة الذي أجراه الكاتب إميل حبيبي ونشره في كتيب في الذكرى العشرين لهذه المجزرة، أي في تشرين الأول (أكتوبر) العام 1976. وننشر، لهذه المناسبة أيضاً، قصيدة من قصائد الشاعر محمود درويش في هذه المناسبة الأليمة. لوحات الجرافيك للفنان التشكيلي عبد عابدي (حيفا).

«مشارف»

## كفرقاسم - المجزرة والسياسة

إميل حبيبي

### موقف الضحية أمام "الأمر غير القانوني"

حين شرعت في كتابة سيرة "المتشائل" وجدت أنها أضيق من أن تحتوي. بين دفتيها. صفحة كفرقاسم وذلك على الرغم من أنها كتبت بمداد من الدموع ومع علمي بأن مجزرة كفرقاسم، التي اقتصرت في 29 تشرين الأول (أكتوبر) من عام 1956. قد طبعت تاريخ العرب في دولة إسرائيل. كله، بطابعها: ترويضاً وروعة الشعور بنقمة الحياة. وبأن سيرة العرب في إسرائيل تظل باهتة المعالم إذا حاول واضع سيرتهم أن يهرب من هذا الموت الحياتي. ولكنني. في سيرة "المتشائل" لم أستطع الهرب من الجو "القاسمي" الذي احتوانا ولا يزال يحتوينا كما لم يستطع أي كاتب. مهما يتفوق. الهرب من حياته.

ومع ذلك وضعت أمام نفسي. في السنوات الأخيرة. مهمة مواجهة الموت الذي واجهه شهداء كفرقاسم. هل كان فجائياً. حقاً. دون من ماض ودون من مستقبل؟ فأخذت في إعداد دراسة لم أنته منها. بعد. ويهمني الجواب على السؤال التالي: هل كانوا يتوقعون الذي حدث؟ في أثناء هذه الدراسة إستوقفتني النقاش. الذي دار في حينه داخل المجتمع الإسرائيلي وفي المحكمة العسكرية الخاصة التي أدانت مقترفي المجزرة. بصدده ما هو مطلوب من الجندي (المنقذ) حين يتلقى أمراً "غير قانوني". «ومن حق التاريخ أن يذكر للمحكمة العسكرية الخاصة أنها رفضت نظرية مالينكي. قائد الوحدة التي اقتصرت المجزرة. والتي أجملها بقوله: "لا يوجد قتلة يرتدون الثياب العسكرية"! بل أدانت كل جندي ينفذ "أمراً غير قانوني" مهما يبلغ جهله

بالأمر ومهما يكن السبب.

وفي حينه اعتبر قرار المحكمة موقفاً جريئاً ومن شأنه أن يكبل أيدي الذين "يرتدون الثياب العسكرية". ولكننا نعلم أن شيئاً من هذا لم يحدث. فلم يقع التكبير إنما اشتدّ التطبيل لبطولة القتلة الذين "يرتدون الثياب العسكرية".

وفي رأبي أن أحد الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة، لا كل الأسباب، هو أن أحداً - حتى يومنا هذا - لم يعالج الموقف من "الأمر غير القانوني" من وجهة نظر الضحية.

فيهمني. بل يجب أن يهتم جميع طلاب السلام وأخوة الشعوب، الجواب على السؤال التالي: ألا يحق للضحية، أيضاً، مقاومة تنفيذ "الأمر غير القانوني"؟

بالطبع لم تنتظر الشعوب وقوع مجزرة كفرقاسم حتى تجيب بالإيجاب على هذا السؤال المصيري. ولولا ذلك لما تقدمت الإنسانية إجتماعياً وعلمياً وثقافياً. ومع ذلك يظلّ التأكيد على شرعية الجواب الإيجابي ضرورة حيوية في بلادنا وفي عصرنا حتى لا يبقى الأمر رهناً بمنفذي "الأمر غير القانوني" وبالمحاكم العسكرية الخاصة التي من الممكن - فيما بعد فقط - أن حاكمهم..

وإذا كانت الشعوب لم تنتظر وقوع مجزرة كفرقاسم فلا عجب في أن تكون الجماهير العربية في إسرائيل قد انتظرت عشرين عاماً، بعد هذه المجزرة، حتى تقاوم، بالحجارة، تنفيذ "أمر غير قانوني" - في "يوم الأرض"!

وبهمني. في هذه الدراسة أيضاً، الجواب على السؤال التالي: هل من الممكن أن يحدث "يوغروم" عفواً، أي بدون "أوامر عليا" وبترتيب "من فوق"؟ لقد انكشف العديد من صفحات التاريخ السرية فظهر أنه ما من "يوغروم" - مذبحه عنصرية - اقترفت إلا وكانت بتدبير "من فوق". فكيف ومرتكبو "يوغروم" كفرقاسم هم أفراد وحدة عسكرية - فرقة أساسية من جهاز الدولة الرسمي؟

ولكن الذكرى السنوية العشرين لشهداء مجزرة كفرقاسم دهمتنا قبل إتمام هذه الدراسة. فلا يمكن إعتبار هذا الكتاب الموجز، الذي بين أيديكم الآن، خلاصة هذه الدراسة، إنما هو، مثل إسمه - "كفرقاسم: المجزرة - السياسة".

فما دامت "شجرة السم لم تقطلع" - كما قال الكاتب العبري التقدمي صديقنا مردخاي أبي شاؤول في الذكرى السنوية العاشرة لشهداء المجزرة - "فمن الضروري أن تتلى وأن تردد". يوماً يوماً وعماماً عاماً.

إن الجزيرة العاقلة تحسن علاقات الجوار مع البحر المحيط بها. ومستقبل إسرائيل، في نهاية المطاف، مرتبط بمستقبل العرب في إسرائيل. وأحد قتلة العرب في كفرقاسم أعلن أنه مستعد - إذا تلقى الأمر - أن يقتل يهود في كيبوتس.

ويظلّ مشتعلاً مضيئاً، أمامنا جميعاً، النداء الصادر عن قلب كبير وعن دماغ مسؤول: "إن أمة تستعبد أمة أخرى لا يمكن أن تكون هي نفسها حرة" ..

## أ - مقدمة:

وقعت المجزرة المسماة "مجزرة كفرقاسم" قبل عشرين عاماً - مساء يوم الإثنين 29 أكتوبر 1956. وبدئاً في تنفيذ المجزرة قبيل الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم واستمر إطلاق النار، في داخل قرية كفرقاسم، حتى الساعة 21:30 من مساء ذلك اليوم.

لقد وقعت مجزرة كفرقاسم في اللحظة نفسها، تقريباً، التي بدأ فيها هجوم القوات الإسرائيلية على مدينة غزة وعلى سيناء المصرية متجهةً نحو قناة السويس في العدوان الغادر الذي عرف، فيما بعد، بالعدوان الثلاثي - الإسرائيلي والبريطاني والفرنسي - على مصر وقناة السويس. إذ سرعان ما انكشف الاتفاق الإسرائيلي والبريطاني والفرنسي على القيام بهذا العدوان وهدفه إسقاط النظام الوطني في مصر بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر واستعادة قناة السويس، التي كان عبد الناصر قد أرجعها إلى أصحابها - إلى الشعب المصري - وضرباً حركة التحرر الجزائرية ومجموع حركة التحرر العربية.

وهناك دلائل تشير إلى أن المخطط العدواني استهدف، أيضاً، تنظيم هجوم إسرائيلي على الضفة الغربية من الأردن (ربما كالذي حدث، فيما بعد، في الخامس من حزيران عام 1967). ففي أثناء محاكمة المقدم (ألوف مشني) يسسبخار شدمي أفاد الشاهد الملازم (حرس الحدود) غبرئيل دهان أن قائده الرئيس الأول شموئيل مالينكي (حرس الحدود) أعلن، في إجتماع القيادة في اليوم نفسه أنه "اليوم في الساعة الخامسة ستبدأ الحرب ضد مصر والأردن على الأقل".

في ذلك الوقت كان دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير "الدفاع". وكان موشي ديان رئيس الأركان. وكان الجنرال تسفي تسور قائد "قيادة المركز" المسؤول عسكرياً عن المنطقة التي وقعت فيها المجزرة. وأصبح الجنرال تسفي تسور، فيما بعد، رئيساً عاماً للأركان. وكان المقدم (ألوف مشني) يسسبخار شدمي قائداً للواء الجيش الذي ضمّ إليه فرقة حرس الحدود بقيادة الرئيس الأول شموئيل مالينكي، وهي الفرقة التي اقترفت إحدى سراياها (السرية التي كانت بقيادة الملازم غبرئيل دهان) الجزء الأكبر من المجزرة. وفي بريطانيا كان رئيس الحكومة المحافظ أنطوني إيدن. وفي فرنسا كان رئيس الحكومة هو الزعيم "الإشتراكي" جي مولييه.

وفي الأردن كانت لا تزال قائمة حكومة سليمان النابلسي الوطنية التي أقيمت في العام 1957. وأبدأ هذه السلسلة الدامية الدامغة - بسرد لرهائع المجزرة - خضيراً وتنفيذاً. وسوف أحاول، بالإعتماد على الوثائق فقط، أن أكتشف هوية المسؤولين الحقيقيين عن تنظيم هذه المجزرة دون أن أتراخي في تحميل منفيها (الذين من الظلم للوحوش أن نسميهم وحوشاً) أكبر المسؤولية عنها.

## ب - "أخضر"

في صباح الإثنين 29/10/1956، قام قائد قيادة المركز، الجنرال تسفي تسور، بإبلاغ المقدم شدمي وغيره من قادة الألوية في قيادة المركز عن السياسة المقررة تجاه الأهلين العرب في منطقة الحكم العسكري خلال "العملية المقدسة" (هكذا سُمّي الهجوم على سيناء وقناة السويس). وهي السياسة التي قررها وزير



”الدفاع“ دافيد بن غوريون. وأكد تسفي تسور أنه يجب ضمان الهدوء التام على الجبهة الأردنية لصالح ”العملية في الجنوب“ - سيناء.

وعلى أثر أوامر تسفي تسور قام المقدم شدمي بطلب فرض منع التجول على القرى العربية في المنطقة. وكان منع التجول مفروضاً على قرى هذه المنطقة منذ ضمها إلى دولة إسرائيل (بموجب إتفاقية رودوس في أيار 1949). من الساعة التاسعة مساءً على الطرق ومن العاشرة مساءً في داخل القرى حتى الصباح. أي أن شدمي طلب زيادة ساعات منع التجول.

وفي حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم نفسه (10/29) قام شدمي باستدعاء الرئيس الأول (حرس الحدود) شموئيل مالينكي (الذي كانت سرايا حرس الحدود التابعة له قد ضمت إلى لواء الجيش بقيادة شدمي) وأبلغه أنه قرر أن ينيط به ويفرقته (حرس الحدود) مهمة فرض منع التجول في القرى العربية: كفرقاسم وكفريرا وجلجولية والطيرة والطيبة وقلنسوة وبيير السكة. وإن منع التجول سيفرض ابتداءً من الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي.

وقام شدمي بإبلاغ مالينكي أن منع التجول هذه المرة سيكون من ”نوع خاص“: شديداً جداً. ويجب أن يُنقذ ”بيد قوية“. وليس عن طريق الإعتقالات بل عن طريق إطلاق النار. وأضاف شدمي: من الأفضل قتل واحد (وفي قول آخر: عدد معين من القتلى) عن التورط بإعتقالات. وحين سأله مالينكي عن مصير العائدين إلى قراهم بعد ساعات منع التجول. أجابه: ”الله يرحمه (بالعربية)! لا أريد مشاعر“...

وعلى الأثر عقد مالينكي إجتماعاً مع ضباط فرقته (14 ضابطاً من رتب مختلفة). وبينهم الملازم غبرئيل دهان. وأبلغهم بأمر منع التجول وأنه يجب عدم أخذ معتقلين. بل كل من يخالف يطلق عليه الرصاص ويقتل. وإذا وقع قتلى فإن هذا سيساعد على فرض منع التجول في الليالي القادمة. وأضاف: "كل من يرى خارج البيت يُطلق الرصاص عليه من أجل قتله".

فسأله الضابط أربه منشئس: ماذا يكون مصير النساء والأطفال؟ فأجابه مالينكي: "مصيرهم مثل مصير الآخرين. بلا مشاعر!"

فعاد الضابط منشئس وسأله عن مصير العمال العائدين إلى قراهم. فأجابه مالينكي: "الله يرحمه (بالعربية)! هكذا قال قائد اللواء". أي شدمي.

وقرر مالينكي وضباطه. في الإجتماع المذكور. تبليغ مختير القرى بأمر منع التجول في الساعة 4:30 فقط من مساء ذلك اليوم (56/10/29).

وجاء في بروتوكول الجلسة المذكورة: "إبتداءً من هذا اليوم. في الساعة 17:00. يفرض منع التجول على قرى الأقلية حتى الساعة السادسة صباحاً. جميع مخالفي منع التجول يطلق الرصاص عليهم من أجل قتلهم" (قرار محاكمة مالينكي ورجاله - ص102).

وأنيطت بالملازم دهان وبسريته (حرس الحدود) مهمة تنفيذ منع التجول في قرية كفرقاسم. فعقد. حالاً. إجتماعاً لرجال سريته وأبلغهم بالمهمة وأوضح لهم أنه يجب إطلاق الرصاص. من أجل القتل. على كل إنسان يُشاهد. بعد الساعة الخامسة مساءً. خارج البيت بدون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال والعائدين من خارج القرية. وقال إن هذا "عمل مشروع".

وقام الملازم دهان بتوزيع سريته على وحدات. كل وحدة من 3 - 4 عساكر (من فيهم قائد الوحدة) مزودين بالرشاشات وبشبه الرشاشات وبالبنادق. ووزعهم على مدخل القرية وأطرافها:  
- وحدة بقيادة العريف شالوم عوفر ومعه الشرطيان محلوف مروش وإلياهو أبراهام (مزودين برشاش برن وبندقيتين) إستحكمت في المدخل الغربي للقرية - في مكان يشرف على الشارع الوحيد الذي يوصل إلى القرية.

- وحدة بقيادة نائب العريف غبرئيل عونيل فيها ثلاثة رجال شرطة (حرس الحدود) هم بورشتاين وألبرت فهيمه وأدموند نحمانى (مزودين بمدفع بازوكا وبرشاش عوزي وبرشاش برن وبندقية). إستحكمت في المدخل الشرقي للقرية. وفي وقت لاحق. بعد الخامسة مساءً. نقلت وانضمت إلى وحدة عوفر.  
- وحدات أخرى وضعت في شمال القرية وفي مركزها وفي جنوبها.

- وحدة بقيادة الملازم دهان نفسه. ومعه رجال الشرطة: عبد الرحمن إسماعيل وشعبان سعيد زكريا ودانيال سيمنتس (مزودين بسيارة جيب مع سائقها ورشاش عوزي ورشاش برن و3 بندقيات). وتقرر أن تكون متنقلة. وقد تنقلت في داخل قرية كفرقاسم. وكانت وحدة ربط بين الوحدات الأخرى.

في الساعة 4:30 من مساء ذلك اليوم (الإثنين 56/10/29) قام العريف يهودا زشتسكي بتبليغ مختار كفرقاسم. السيد وديع أحمد صرصور (وكان في الـ 74 من عمره آنذاك) بأمر منع التجول. فسأله المختار عن مصير أهالي كفرقاسم الموجودين في الخارج. وقال أن عددهم حوالي 400 نسمة وأنهم موجودون في أماكن

متعددة وبعيدة. في حقول شركة عسافيا وفي بيتح تكفا واللد وبافا وغيرها. فأجاب العريف إنه "سيهتهم" بهم.

وفي الساعة 4:50 من مساء ذلك اليوم أتمّ الملازم دهان إستعداداته. فقام بإبلاغ قيادة الكتيبة بكلمة السر التي معناها: إنه أتمّ إستعداداته لفرض منع التجول على قرية كفر قاسم.

وكانت كلمة السر هذه هي "أخضر" أي أن طريق الدم مفتوح.

## ناقص 15 عربياً!

كانت "حصيلة" المجزرة. في قرية كفر قاسم وحدها. 48 شهيداً بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى والذين أصيبوا بعاهات دائمة ولم يجز إحصاؤهم حتى الآن.

في المدخل الغربي للقرية (بالقرب من المزلقان) سقط 43 شهيداً. وذلك في المكان الذي إستحكمت فيه وحدة العريف شالوم عوفر وانضمت إليها. فيما بعد. وحدة نائب العريف غبرئيل عولنيك. وكان الملازم دهان يتردد على هذا المكان في أثناء المجزرة.

وفي الطرف الشمالي من القرية سقط ثلاثة شهداء برصاص وحدة العريف بن فورودو. والغريب في الأمر أن المحكمة العسكرية. التي حاكمت وأدانت مالينكي ودهان وعساكرهما. أسقطت قضية الشهداء الثلاثة هؤلاء واكتفت بمحاكمة المجرمين عن المجزرة التي وقعت في المدخل الغربي للقرية.

## أ - "أخ يا بوي، مِتْ!"

وهؤلاء الشهداء الثلاثة هم راعيا الغنم الصغيران. عبد الله أحمد حماد عيسى (15 عاماً) وابن عمه الطفل عبد محمد عبد الهادي عيسى (9 سنوات) وقريبهما إبراهيم عبد الهادي عيسى (35 عاماً) الذي خفّ لمساعدتهما.

كانوا ثلاثة فتيان في عمر نسيم الصباح. 8 - 15 عاماً. يسقون الغنم من بئر قريبة: عبد الله وعبد (الشهيدان) وسامي محمود مصطفى (جأ) وقريبهم إبراهيم عبد الهادي عيسى (الشهيد) الذي جاء لمساعدتهم.

ولما حلّ الظلام سمعوا صوتاً يناديهم. وهو صوت سليمان محمود مصطفى (أخي سامي) أن: يا سامي. يا عبد الله. يا عبد. تعالوا! فعدوا قبل أن يرتوي الغنم. وكان إبراهيم يسير أمام القطيع ووراءه عبد الله وعبد. وأما سامي فسار في مؤخرة القطيع.

فلما اقتربوا من كرم زيتون محاط بأشجار الصبير تأخرت عنزة فأسرع سامي إلى إعادتها. فسمع سامي إطلاق رصاص. فاستدار فرأى إبراهيم يقفز في الهواء موقعاً وراءه كوفيته وعقاله. فلم يفهم ما حدث.

ثم سمع مزيداً من الطلقات. ورأى عبد الله وعبد يسقطان على الأرض. فألقى بنفسه على الأرض. وكانت الأغنام تستره. فإذا بعساكر يرمون في إجه الغرب وهم يطلقون الرصاص. فتظاهر بالموت. فتبعثرت

الأغنام فبقي وحيداً. وفقد الشعور برجليه. ثم سمع المزيد من الطلقات. فصوت عبد الله: "أخ يا بوي. مت!" ثم طلقة فانقطع الصوت. ثم سمع صوت عبد يهتف: "أشهد أن لا إله إلا الله" ثلاث مرات. فصمت رهيب. وإذا بكلب كبير يلفح وجهه بأنفاسه. ثم سمع جندياً ينادي على الكلب. فعاد الكلب مع الجندي. وإذا بهدير سيارة أضواؤها تكشف المكان. وأخذ العساكر يقذفون بالجنث الثلاث إلى داخل السيارة. ثم انطلقت. فعاد إلى أقرب بيت في القرية.

### ب – ولدي، فلذة كبدي!

وأما في داخل القرية نفسها فقد وقع شهيدان إثنان هما الطفل طلال شاكر عبد الله عيسى (8 سنوات). وجدته عبد الله سليمان عيسى (90 عاماً). خرج الطفل طلال شاكر عيسى (8 سنوات) لجمع قطع الماعز الذي كانت العائلة تملكه. فأطلق العساكر الرصاص عليه في مكان قريب من بيته. فقتلوه. فلما سمع والده، شاكر عبد الله عيسى، صوت الرصاص أسرع خارجاً من البيت يبحث عن ابنه فأطلق العساكر الرصاص عليه فجرحوه. فألقت زوجته ووالدة طلال، سمية عيسى، نفسها خارج البيت تبحث عن فلذة كبدها وعن رجلها. فأطلقوا الرصاص عليها فجرحوها. فأسرعَت إبنتها وأخت طلال، نورة شاكر عيسى (20 عاماً) لتنجد والديها وأخاها فأطلقوا الرصاص عليها فجرحوها. فلم يبقَ في البيت، من هذه العائلة، سوى الجد عبد الله سليمان عيسى (90 عاماً). فلما سمع بمصير إبنه وحفيده توقف قلبه عن الخفقان ومات في اليوم التالي. وهذه الحادثة أيضاً أهملتها المحكمة العسكرية، التي حاکمت مالبينكي ودهان وعساكرهما، واكتفت بمحاكمة مقترفي المجزرة في المدخل الغربي للقرية.

### ج – في القرى الأخرى

أما في بقية القرى، التي أنيط فرض منع التجول فيها بمالبينكي وبفرقته وهي، بالإضافة إلى كفرقاسم، كفربرا وجلجولية والطيرة والطيبة وقلنسوة وبيير السكة، فلم يقع قتلى فيها – ولأسباب قيد البحث – سوى في قرية الطيبة حيث سقط الطفل محمود عنقل جابر (11 عاماً). لقد جرى تبليغ القرية بأمر منع التجول ربع ساعة قبل الموعد فقط، وأحد الأهالي، وكان يسكن في طرف القرية الشمالي، لم يعرف بالأمر. فأرسل ولده، محمود، لشراء سجاثر. فلم يعد الولد. وفي الساعة السادسة مساءً ذهب والدته تبحث عنه. وكان الظلام دامساً. فتعثرت بجثة لم تعرف هويتها، فطرقت باب أحد البيوت وأخبرتهم بخبر الجثة. فقالوا لها إن حرس الحدود أطلق الرصاص. فعادت وتبينت أن القتيل هو ولدها. فهامت على وجهها تصرخ أن اقتلوني أنا أيضاً. ولكن العساكر ذهبوا وتركوها تهيم على وجهها..



فيكون مجموع القتلى. في ذلك المساء الدموي. 49 شهيداً.  
وأما المجزرة الأساسية فوَقعت في المدخل الغربي لقرية كفرقاسم. بالقرب من "المزلقان". وسقط فيها  
43 شهيداً من رجال ونساء وأطفال:

### د - الموجات التسع

وقعت المجزرة. في المدخل الغربي لقرية كفرقاسم. موجات موجات مثلما عادت الضحايا من أعمالها في  
الحقول. موجات موجات. وكان عدد الموجات تسعاً.  
وكانوا عمالاً وعمالات وأولاداً وبنات وأطفالاً أرسلتهم أمهاتهم ليخبروا آباءهم بأمر منع التجول حتى  
يعودوا سريعاً إلى القرية.

**الموجة الأولى** ضمت أربعة عمال عائدين على دراجاتهم من أعمالهم في محاجر بالقرب من بيتح تكفا.  
وصلوا خمس دقائق قبل الساعة الخامسة. أي قبل بدء منع التجول.  
فلما اقتربوا من المكان الذي إستحكمت فيه وحدة العريف شالوم عوفر نزلوا عن دراجاتهم ومضوا  
سيراً على الأقدام يرفعون الدراجات بأيديهم. وألقوا السلام على الضابط: "شالوم كتسين!" فسألهم: أنتم  
مبسوطون؟ فأجابوه بصوت واحد: نعم. فتقدم نحوهم عساكر حرس الحدود وأمروهم بالوقوف صفاً  
واحداً.

ثم صاح الأمر - العريف شالوم عوفر - "أحصدهم!" فانهمر الرصاص عليهم. فسقطوا. ثم صاح  
العريف بعساكره: كفى! جميعهم قتل وحرام تضييع الرصاص عليهم!  
وابتعد العسكر عن مكان الجريمة بضع خطوات في إجهاء القرية في إنتظار الموجات الجديدة القادمة  
وحتى لا يتبين العائدون ما ينتظرهم..

وسقط في هذه الموجة شهيدان هما أحمد محمد فريخ (35 عاماً). وقد خلف وراءه زوجة و4 أولاد. وعلي  
عثمان طه (30 عاماً).. وقد خلف وراءه زوجة و8 أولاد.  
وأما الآخران. محمود أحمد فريخ (أخو الشهيد أحمد) أصيب بركبته وبذراعه واختبأ تحت دراجته حتى  
نهاية المذبحة. فشاهدها من بدايتها حتى نهايتها. وعبد الله سمير بدير تظاهر بالموت ثم اختبأ في قطع  
ماعز (سيأتي ذكره فيما بعد) ففرّ وجأ.

ثم جاءت **الموجة الثانية**: عربية جرها دابة وعليها إسماعيل محمود بدير وطفلته التي كان عمرها.  
آنذاك. 8 سنوات. وكان يسير إلى جانب العربية رجلان وطفل كانوا يحملون الخضار وهم عائدون إلى بيوتهم  
- الشهيد محمد عبد الرحمن عاصي. الملقب "أبو سماحة". (50 عاماً) وهو من كفريرا وكان مقيماً في  
كفرقاسم. والشهيد غازي محمود درويش (20 عاماً) والطفل محمد عبد الرحيم عيسى.

في الوقت نفسه وصل إلى المكان الملازم دهان مع وحدته (سيارة الجيب). فأمر عساكره بأن ينزلوا من  
السيارة. فنزلوا بأسلحتهم. وتقدم نحو العربية. وأمر إسماعيل محمود بدير بأن ينزل عن عربته مع طفلته.  
وكان إسماعيل قد رأى الجثث التي سقطت في الموجة الأولى. فتوجه نحو دهان وهو يصرخ: دخيلكم.  
لماذا تريدون قتلنا؟ وأخذت إبنته في البكاء. فصاح به دهان أن يسكت! ثم طلب دهان من الولد الراجل -

محمد عبد الرحيم عيسى - أن يعتلي العربة وأن يمضي بها إلى القرية مع طفلة إسماعيل. ثم أعطى الأمر لعساكره أن يطلقوا الرصاص. فنفعلوا. فسقط شهيدان وهما محمد عبد الرحمن عاصي "أبو سماحة" وغازي محمود درويش. وأما إسماعيل فجرح وتظاهر بالموت. فظنّ دهان أن إسماعيل قُتل أيضاً. فأبلغ مرؤوسيه "ناقص ثلاثة عرب" ..

ثم جاءت **الموجة الثالثة**: راع وطفله وقطيع ماعز - عثمان عبد الله عيسى (30 عاماً) وطفله فتحي (12 عاماً). فلما اقتربا من مفترق الطرق أخذوا يلقيان بالحجارة على القطيع لتوجيهه نحو القرية. فأطلق العساكر الرصاص عليهما فأردوهما قتيلين.

ويستوقفنا هنا دفاع القتلة عن أنفسهم أمام المحكمة بأنهم حسبوا إلقاء الحجارة إعتداءً على الجنود!! وأما **الموجة الرابعة** فكانت "حصيلتها" شهيداً واحداً. ويختلف الشهود في رواية الحادث: سيارة شحن حملت 23 ركباً من عمال كفرقاسم العائدين من أعمالهم. اقتربوا من المنزلان فسمعوا صوت الرصاص. فأوقفوا السيارة. وجاء في شهادة دهان أنه أمر سائقها بالسير بها، مع ركبائها، أمامه (وهو في سيارة الجيب) نحو القرية دون أن يمسهما بأذى. ولكن أهل القرية يقولون إن سائق السيارة، حين رأى الجثث على الأرض، أسرع بسيارته دون أن يلوي على شيء. فنجوا.

وفي هذه الأثناء وصل إلى المنزلان أحد أهالي كفرقاسم وهو الشهيد صالح محمود نصار عامر. وكان يتقدم ماشياً على قدميه. وحاول ركوب سيارة الشحن. إلا أن العساكر أطلقوا الرصاص عليه فأردوه قتيلاً. وأما **الموجة الخامسة**. أيضاً، كانت سيارة شحن فيها السائق وخمسة ركاب. فلما رأى السائق ما يجري أسرع بسيارته لا يلوي على شيء. فأطلق العساكر الرصاص عليها ولكنها لم تتوقف إلا في داخل القرية. وهناك تبين أن أحد ركبائها، وهو العامل الشهيد محمود عبد الغافر ريان (35 عاماً) أصيب وقُتل. وهو من كفريرا.

وأما **الموجة السادسة** فوقع فيها ستة شهداء. جاؤوا راكبين على عربة وعلى دراجات، زرافات ووحدان. وبلغ عددهم 13 عاملاً كانوا عائدين من أعمالهم الشاقة.

في البداية وصلت العربة. وفيها راكبان. إلى المنزلان. فأوقفها عسكري وطلب من راكبيها أن ينزلا وأن يقفا إلى جانبها.

ثم بدأ العمال يصلون إلى المكان على دراجاتهم وقد أضأوا أنوارها الأمامية. فأوقفوهم إلى جانب العربة حتى بلغ عددهم 13 عاملاً.

وحين توقف مجيء الدراجات المضاءة سألهم جندي: من أين هم؟ فأجابوه بصوت واحد: من كفرقاسم. فترجع الجندي إلى الوراء وصاح بالجنود المنبطحين على ناصية الطريق: "أحصدهم" (قرار المحكمة ص112) فأطلقوا الرصاص. فسقط جميع العمال الواقفين مضرجين بدمائهم. فقتل ستة منهم والباقي جرحوا أو تظاهروا بالموت وبعضهم قفز إلى وراء سياج الصبر. ونجوا.

أما الشهداء الستة في هذه الموجة، فهم:

محمود عبد الرزاق صرصور (16 عاماً) وعلي نمر محمد فريح (17 عاماً) وصالح محمد أحمد عامر (40 عاماً) - وخلف وراهه زوجة و3 أولاد) وسليم أحمد بدير ((5 عاماً - وخلف وراهه زوجة و6 أولاد) وعبد الله عبد



الغافر بدير (25 عاماً) وعبد سليم صالح عيسى (20 عاماً - وخلف وراءه زوجة وولداً).  
وهنا قام الملازم دهان بإبلاغ مرؤوسيه: "ناقص 15 عربياً".

وروى أحد شهود هذه الموقعة، وهو الجريح صالح خليل عيسى، أن الجنود، وبعد أن أجهزوا (أو ظنوا أنهم أجهزوا على الجميع)، أخذوا في سحب الجثث بعيداً عن الشارع. ثم سمعوا صوت سيارة قادمة. فصاح أحد الجنود: أسرعوا قبل وصول سيارة أخرى. ولاحظ أحدهم أن هناك جريحاً لا يزال يتنفس. فصاح الأمر: "ناولته". فناولته..

وروى شاهد آخر، هو الجريح إسماعيل عقاب بدير، أنه جرح في رجله اليمنى. فتظاهر بالموت. ثم زحف بعيداً عن الشارع بعد زهاب الجنود واختبأ فوق شجرة لمدة يومين. حتى مرّ به راعٍ فطلب مساعدته. فنقل إلى المستشفى حيث بُترت ساقه اليمنى (قرار المحكمة ص112).

## رقصة الموت

## عبد الرحيم. أنا طبيب

ثم جاءت الموجة السابعة. فسقط فيها عشرة شهداء وبينهم طفلان (8 – 11 عاماً).

وروى رجا حمدان داود تفاصيل هذه الموجة الدامية:

أنه كان يعمل مدير عمل في حقول شركة عسافيا للخضار. وفي الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم الدموي جاءه ابنه الطفل رياض (8 سنوات) بصحبة ابن الجيران جمال سليم محمد طه (11 عاماً) وأبلغه أن والدته أرسلته لكي يعود حالاً إلى القرية نظراً لمنع التجول.

فتوجه الوالد، رجا، نحو أصحاب الشركة أن يأذنوا العمال كفرقاسم بالعودة حالاً إلى قريتهم. ففعلوا. وكانت سيارة شحن. يملكها ويسوقها الشهيد عطا يعقوب عبد صرصور (وهو من كفرقاسم). قد وصلت إلى المكان وهي تحمل عدداً من عمال كفرقاسم العائدين إلى القرية من العمل في محاجر بيتح تكفا وحقولها. فانضم إليهم رجا ورفاقه العمال وطفله رياض وابن الجيران الطفل جمال.

ووصلت سيارة عطا يعقوب عبد صرصور إلى مكان الجزرة بعد وقت قصير من إنتهاء الموجة السادسة. وكانت حمولتها 18 عاملاً وطفلاً من أبناء كفرقاسم، بالإضافة إلى السائق عطا. وكانت أضواؤها الأمامية مشتتة.

وعلى بعد 10 – 15 متراً من المزلقان أوقفها أحد العساكر وأمر ركابها بالنزول وبالوقوف صفّاً واحداً على جانب الطرف الشمالي من الطريق وأمام الشاحنة.

ولم يشأ رجا أن ينزل طفله. رياض، عن الشاحنة. ولكن الطفل نادي على والده: يا بابا، إنزليني. فأنزله. ولما كان رجا مدير عمل فقد توجه نحو العسكري، وبطاقة هويته الإسرائيلية في يده، وأراد أن يجادله: لماذا توقفوننا؟!

وفي هذه اللحظة أعطى العسكري أوامره أن "أحصدوهم"! فانهزم الرصاص على العمال المذهولين وسقطوا مضرجين بدمائهم.

أما رجا فقد قفز فوق سياج الصبر، في تلك اللحظة، فتحول العساكر نحوه وأخذوا يطلقون الرصاص عليه ولكنه نجا. وربما كان هذا الأمر سبباً في أن تسعة من ركاب الشاحنة نجوا بجراح وبعاهات. وأما العشرة الباقون فقد استشهدوا جميعاً وبينهم ابن رجا، الطفل رياض، ورفيقه الطفل جمال سليم محمد طه. وكان ثلاثة من العمال قد اختبأوا تحت الشاحنة. إلا أن أحد العساكر كشفهم وأطلق الرصاص عليهم حتى ماتوا.

وشاهد آخر، عبد الرحيم سليم طه (جرح ونجا) روى القصة نفسها. وشهد أمام المحكمة العسكرية (قرار المحكمة ص 114 – 115) أن العساكر استمروا في إطلاق الرصاص على الجرحى حتى تأكدوا من موتهم. وهذا الشاهد، عبد الرحيم سليم طه، هو أخو الطفل الشهيد جمال سليم طه الذي جاء مع الطفل الشهيد رياض لإبلاغ العمال بأمر منع التجول.

وروى عبد الرحيم أنه كان مسكاً بيد أخيه الطفل. جمال. حين وقفوا صفّاً واحداً مع بقية العمال. فلما أطلق العساكر النار عليهم سقط هو وأخوه الطفل دون أن يصابا. ففزع أخوه وهتف: عبد الرحيم، أنا طبيب. فماذا جرى لك؟ فسمعه العسكر فأجهزوا على الطفل وجرحوا عبد الرحيم..  
وشهداء الموجة السابعة هم:

1 - عطا يعقوب عبد صرصور (26 عاماً - السائق).

2 - رياض رجا حمدان (8 سنوات).

3 - جمال سليم محمد طه (11 عاماً).

4 - جمعة محمد عبد صرصور (17 عاماً).

5 - موسى دياب عبد حمد فريخ (18 عاماً).

6 - عبد سليم محمد فريخ (14 عاماً).

7 - صالح مصطفى أحمد عيسى (17 عاماً).

8 - عبد الرحيم محمد أحمد بدير (25 عاماً).

9 - أحمد محمد جودة عامر (17 عاماً).

10 - جمعة توفيق أحمد جبرين (16 عاماً).

وسياتي فيما بعد، في الموجة التاسعة والأخيرة، أن والدة الشباب الشهيد جمعة محمد عبد صرصور وإسمها صفا محمد عسعس صرصور، شاهدت جثة فلذة كبدها جمعة، هامة على قارعة الطريق فانكبت عليها ثم قتلوها، وكان معها ابنها الآخر عبد الله محمد عبد صرصور (14 عاماً) فسقط في حضن أمه القتيلة وإلى جانب أخيه القتل، شهيداً!

ثم جاءت **الموجة الثامنة**: سيارة شحن تحمل أحجار بلوك وفيها سائقها محمود خضر جابر صرصور (27 عاماً) وإلى جانبه العامل يوسف محمد إسماعيل صرصور (52 عاماً).

وقد وصلت هذه الشاحنة إلى المزلقان حين كان العساكر قد انتهوا من تكويم الجثث وابتعدوا عشيرة أمتار في إجه القربة.

فأوقفها العريف شالوم عوفر وأنزلهما ثم سألهما السؤال المعهود: من أين هما، فأجاباه: من كفرقاسم، فلما تأكد من هويتها أمر عساكره بإطلاق النار عليهما ففعلوا فسقطا شهيدين.

وبلغت النظر أن القتلة كانوا يتأكدون من هوية ضحاياهم، وأنهم، بالتحديد، من قرية كفرقاسم، قبل إطلاق الرصاص عليهم وقتلهم.

## و - رقصة الموت

كان جاء في أساطير البحارة أن البحر الهائج يندفع نحو القارب في موجات، الواحدة أشد هولاً من سابقتها. فإذا جاءت الموجة التاسعة أيقن البحارة بالهلاك.

وكانت **الموجة التاسعة**، في مجزرة كفرقاسم، آخر الموجات وأشدّها هولاً. فلم ينجُ من ضحاياها الـ 18 سوى الفتاة هنا سليمان عامر. وكان سنّها، آنذاك، 16 عاماً، وكانت أغلبية ضحاياها من النساء (14 امرأة)

بينهن عجوز في الـ 65 من عمرها وإمرأة حامل في شهرها الأخير وثلاث فتيات صغيرات في سن 12 – 14 عاماً.

وجاء في قرار المحكمة العسكرية (ص117 – 118) وصف هذه الموجة الأخيرة من المجزرة: أنه، مباشرة بعد إنتهاء الموجة الثامنة، اقتربت سيارة شحن يقودها محمود محمد مصاروة. وهو شاب من الطيبة. وكانت تحمل أربعة رجال وأولاد (مع السائق) و14 إمرأة وفتاة. كانوا عائدين من عملهم في التقاط الزيتون في كروم اللد.

فلما بلغت الدوار (الزلقان) ورأى السائق والركاب، لهولهم، الجثث المكومة على قارعة الطريق، لم تتوقف. فأسرع أحد العساكر نحوها راکضاً بعد أن أُنشَر إلى إثنين أو ثلاثة من رجاله أن يلحقوا به. فلحقوا جميعاً بالسيارة وأوقفوها. والعسكري الأول أمر ركبها بالنزول.

فنزل السائق، محمود محمد مصاروة، عن مقعده وتوجه نحو مؤخرة الشاحنة ووضع سلباً خشبياً بينها وبين الأرض وطلب من النسوة أن ينزلن وقال لهن:

– إنزلن يا إخواني ولتشهر كل واحدة منكن بطاقة هويتها الإسرائيلية بيدها.

ونزلت النساء وهن مشهورات بطاقات الهوية الإسرائيلية. فلما رأين جثث القتلى المنطرحه على الطريق أخذن يستعطفن العساكر أن يوفروا حياتهن.

ولكن العساكر أطلقوا الرصاص وظلّوا يطلقون الرصاص على الجميع حتى أجهزوا عليهم جميعاً باستثناء الفتاة هنا سليمان عامر التي جرحت فحسبوا أنها ماتت.

وشهد في المحكمة شاهد (من الناجين من موجة سابقة) أن ضابط العساكر أمر عسكره بإطلاق الرصاص على الجرحى في الرأس. وأن الشاهد تأكد من أن العساكر نفذوا أمره حين كان أنين الجرحى يتوقف كلياً بعد كل طلقة رصاص منفردة.

والشهداء، في الموجة التاسعة والأخيرة، هم:

- 1 – محمود محمد مصاروة (25 عاماً). وهو من الطيبة وسائق السيارة.
- 2 – محمد سليم خضر صرصور (15 عاماً).
- 3 – محمد دياب صرصور (35 عاماً). خلف وراءه زوجة و6 أولاد.
- 4 – عبد الله محمد عبد صرصور (14 عاماً). كان مع والدته – صفا محمد عسعس صرصور التي استشهدت. هي أيضاً، في هذه الموجة وبعد أن شاهدت جثة ابنها الآخر. جمعة محمد عبد صرصور الذي قُتل في الموجة السابعة.
- 5 – صفا محمد عسعس صرصور (45 عاماً). وهي الوالدة التي قُتل ولداها في المجزرة وجاء ذكرها فيما فوق.
- 6 – فاطمة صالح أحمد صرصور (14 عاماً).
- 7 – أمينة قاسم سعيد طه (50 عاماً).
- 8 – خميسة فرج محمد عامر (50 عاماً).
- 9 – زغلولة أحمد بشير عيسى (45 عاماً).

- 10 - حلوة محمد عودة بدير (65 عاماً).  
 11 - فاطمة داود حمد صرصور (30 عاماً) وكانت حاملاً في شهرها الأخير وكانت اضطرت إلى النزول إلى العمل بسبب أن زوجها كان مريضاً.  
 12 - رشيفة فايق إبراهيم بدير (14 عاماً).  
 13 - زينب عبد الرحمن أحمد طه (45 عاماً).  
 14 - فاطمة محمود سليمان بدير (40 عاماً).  
 15 - فاطمة مصطفى محمد عيسى (18 عاماً).  
 16 - لطيفة داود محمد عيسى (12 عاماً).  
 17 - بكريه محمد إسماعيل طه (14 عاماً).  
 ويروي شهود عيان (من الناجين من موجات سابقة) أن النساء والفتيات الـ 14 أخذن يلتصقن الواحدة بالأخرى. بينما كان الرصاص ينهمر عليهن. فأخذن يدرن في دائرة وهن ملتصقات. وكانت الدائرة تدور في رقصة موت تتحدى أي فنان عظيم أن يعبر عنها.  
 وطفلتان. من بين القتيلات. انطلقنا خارج دائرة الموت. ولكنهما عادتا إلى الدائرة حين وجدنا أنه. حتى في المجزرة. ليس هناك أدفاً من حضن الأم.  
 وتروي هنا سليمان عامر (التي كانت في الـ 16 من عمرها. وولدت) أنها وجدت نفسها في مركز دائرة الموت هذه. وكانت الدائرة تدور حواليتها وكانت تدور مع الدائرة. وكانت تسمع طلقة فأهة فارتطام جسم بالأرض. فطلقة فأهة فارتطام جسم بالأرض. وهكذا حتى وجدت نفسها لوحدها فسقطت على الأرض فاقدة الوعي.

## الـ 49

فيكون حصاد المجزرة، وخلال ساعتين. 49 شهيداً. واحد منهم سقط من قرية الطيبة والباقون جميعاً من كفرقاسم أو سقطوا في كفرقاسم. لقد كان السفاحون يتأكدون من إنتسابهم إلى كفرقاسم قبل أن يجهزوا عليهم. الأمر الذي يثير الإنتطباع بأن الإختيار قد وقع على كفرقاسم - دير ياسين جديدة! 49 شهيداً بينهم 36 من الذكور (ومنتهم 11 فتى وطفلاً في سن 12 - 16 عاماً) و13 من الإناث (ومنتهن 4 فتيات وأطفال).

- 34 رجلاً وإمرأة تتراوح أعمارهم بين 17 - 90 عاماً.  
 و15 فتى وفتاة وطفلاً تتراوح أعمارهم بين 8 - 16 عاماً.  
 هذا عدا عن عشرات الجرحى والذين أصيبوا بعاهات دائمة.  
 واحد استشهد في قرية الطيبة (طفل). والباقون استشهدوا في كفرقاسم ومنهم:  
 43 إستشهدوا في المدخل الغربي إلى القرية  
 و3 إستشهدوا في الطرف الشمالي من القرية  
 و2 إستشهدوا في داخل القرية.

وكان عدد سكان كفرقاسم، في ذلك اليوم، لا يزيد على ألفي نسمة. أي لم تبق عائلة في كفرقاسم إلا وأصبحت عائلة مصابة.

وجلس الشيوخ والعجز والأطفال ينتظرون عودة أبنائهم وبناتهم وآبائهم وأمهاتهم وأخوتهم وأخواتهم. وظلّوا ينتظرون عودتهم حتى الآن. 20 عاماً - صبراً جميلاً.

وحين شققنا أستار الصمت السوداء عن المجزرة وقف رئيس الحكومة آنذاك، دافيد بن غوريون، مجففاً عرق العار أمام الكنيست بالخرقة التالية، قال:

— "لن يتكرر هذا الأمر في إسرائيل" (بروتوكول جلسة الكنيست في 56/12/12).

وكان من السذاجة أن نؤمن بأن هذه المجزرة، التي هزت بفضاعتها الرأي العام الإسرائيلي والعالمي كله، من شأنها أن تردع أولئك الذين يستهينون بحياة الإنسان؛ لأنه عربي فيستهينون بحياة شعبهم نفسه بإسم "الأمن".

شهد العريف شني عمران أمام المحكمة العسكرية، التي حاكمت مالينكي وعساكره، فقال:  
"علموني أن أومن بأن كل من يوكل بي مهمة معينة لا يكون، فقط، الذي أمرني قائلاً: قف، أنت، هناك! إنما تكون سلطة الدولة هي التي أمرتني بذلك. معناه أن الدولة هي التي تأمر. فإذا كانت الدولة قد وجدت من الضروري أن تأمر هذا الأمر، فلماذا التفكير؟.. أمرني بأن أفعل. ففعلت".

وقال: "لو أوضحوا لي أن قيامي بإطلاق النار على كيبوتس هو أمر في خدمة الدولة، لفعلت!"  
وهذا العريف الشاب، شني عمران، قُتل وهو في الطريق إلى البتراء في الأردن، وهو يقوم "بهمة"، بعد وقت قصير من إداء شهادته..

حتى جاء الثلاثين من آذار 1976 - بعد حوالي عشرين عاماً على مجزرة كفرقاسم، فإذا المعركة نفسها مستمرة وإذا واجب الحياة أن تبقى ذكرى الـ 49 شهيداً حية في أذهان ووجدان جميع البشر في بلادنا وفي العالم كله.

## «قرش شدمي»

كان من الضروري أن نخوض معركة شعبية مريرة، وأن ندفع الثمن بالعديد من رفاقنا الذين اعتقلوا ونفوا. حتى اضطرت حكومة بن غوريون آنذاك إلى السماح بنشر تفاصيل المجزرة ثم إحالة مرتكبيها المباشرة على محكمة عسكرية خاصة.

ولكن، إذا قارنا تصرف حكومة بن غوريون آنذاك، حيال مجزرة كفرقاسم، وتصرف حكومة رابين الآن، حيال مجزرة "يوم الأرض" (30 آذار 1976)، نضطر إلى الإستنتاج المؤلم التالي وهو أن الرأي العام اليهودي، قبل عشرين عاماً، كان أكثر حساسية تجاه المظاهر الأشد دموية في سياسة الإضطهاد القومي الرسمية ضد العرب. فمن الحقائق التاريخية أن أوسع أوساط الرأي العام اليهودي أجمعت على إستنكار مجزرة كفرقاسم وعلى إعتبارها وصمة عار أبدية وعلى المطالبة بإنزال أشد العقوبة بمرتكبيها.

ومع ذلك فشل الضغط الشعبي الواسع، آنذاك، في إلزام حكومة بن غوريون بإجراء محاكمة علنية ومدنية للمجرمين. لقد كانت العقوبة هيئة بشكل مزر، ثم قام رئيس الدولة بتخفيضها عن المجرمين ثم





أطلق سراحهم قبل أن أنهموا محكوميتهم. ولقد عادوا واحتلوا - بلا حياء - مراكز مسؤولة. وبعضهم احتلّ مراكز مسؤولة عن العرب. بالضبط...

غير أن أخطر نجاح حققته حكومة بن غوريون (والحكومات التي جاءت بعدها وإلى يومنا هذا). في هذا الصدد. هو أنها قطعت حبل المسؤولية عن مجزرة كفرقاسم عند المقدم في الجيش (ألف مشنني) بسسخار شدمي. الذي اكتفت المحكمة العسكرية بمعاقبته معاقبة جزائية رمزية بأن فرضت عليه غرامة قرش واحد عُرف في تاريخ إسرائيل بأنه "قرش شدمي".

وبرئت حكومة بن غوريون نفسها من أية مسؤولية عما حدث في تلك الأمسية الدموية في قرية كفرقاسم العربية.

بل أن دافيد بن غوريون سمح لنفسه أن "يمشي في جنازة القتيل". ففي يوم 12/12/1956 وقف بن غوريون أمام الكنيسة مؤبناً الضحايا. ثم وقف مع الآخرين دقيقة حداد على الضحايا أعلنها رئيس الكنيسة آنذاك - شبرنساك.

### "التعقيم الحكومي"

بعد مرور حوالي الشهرين على مجزرة كفرقاسم، أي في 1956/12/21، سمحت لنا المراقبة أن ننشر في صحيفتنا "الإخاد" تفاصيل المجزرة. وباستثناء صحف الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بالعبرية وبالعربية، وصحيفة "هعولام هزيه"، لم تقم أية صحيفة في إسرائيل - وحتى يومنا هذا - بنشر تفاصيل المجزرة. لوقت طويل، بعد المجزرة، اكتفت حكومة بن غوريون ببيان مقتضب أذاعه مكتب رئيس الحكومة، يوم 1956/11/11، جاء فيه أنه:

"في 29 أكتوبر 1956، وعلى أثر تصاعد نشاط الفدائيين، أعلن نظام منع التجول في عدد من القرى القائمة على الحدود الشرقية. وذلك للمحافظة على حياة الناس. وهذه المحافظة أنيطت بوحدة من وحدات حرس الحدود. وأهالي القرى تقيدوا بنظام منع التجول، الذي تقرر من الساعة 17:00 مساءً حتى الساعة 6:00 صباحاً. وفي بعض القرى عاد بعض السكان إلى بيوتهم بعد البدء بساعات منع التجول. فأصيبوا على أيدي حرس الحدود. وحين علم رئيس الحكومة بالأمر قام، في يوم 1956/11/1، بتعيين لجنة تحقيق برئاسة القاضي المركزي، بنيامين زوهر، وعضوية السيد أبا حوشي، رئيس بلدية حيفا، والحامي أ. حوטר يشاي، وعليهم أن يستوضحوا:

أ - ظروف الحوادث في القرى يوم 29 أكتوبر 1956.

ب - مدى مسؤولية رجال حرس الحدود (ضباط وعرفاء وعساكر) وما إذا كان من الواجب إحالتهم إلى المحكمة.

ج - التعويضات التي على الحكومة أن تدفعها للعائلات التي تضررت بفعل التصرفات التي تصرفها رجال حرس الحدود.

"ولقد استمعت اللجنة إلى مندوبي القرى وشرطة الحدود ورجال الجيش. وبموجب النتائج، التي توصلت إليها اللجنة، تقرر إحالة قائد وحدة حرس الحدود وعدد من مرؤوسيه، الذين نفذوا أمراً غير قانوني، على المحكمة العسكرية.

"وقررت الحكومة أن تدفع، حالاً، مبلغ 1000 ليرة لكل عائلة متضررة. وذلك بمناحة دفعة أولى. وأناطت بلجنة القاضي زوهر مهمة أن تقرر، بالسرعة الممكنة، مبلغ التعويضات التي تستحقها كل عائلة من عائلات المصابين. وسوف يُدفع مبلغ إضافي بحسب ما تقرره اللجنة". انتهى بيان مكتب رئيس الحكومة عن مجزرة كفرقاسم التي قُتل فيها، عن عمد وبتدبير مُسبق وبدم بارد، 49 عربياً (من مواطني دولة إسرائيل) من رجال ونساء وأطفال جميعهم عمال كانوا عائدين من أعمالهم وهم مطمئنون على أنهم يعيشون

في ظل "دولة الأمن والنظام والقانون".

والآن، ونحن نراجع هذا البيان الرسمي المقتضب والجاف، بعد عشرين عاماً على صدوره، نلاحظ، بدون أدنى عناء، أن واضعيه لم يكتفوا بمحاولة التنسّر على الجريمة البشعة، وعلى مداها - بالحديث عن أن العائدين إلى بيوتهم "أصيبوا" - بل حاولوا، وبشكل فظ وبالتجرد من الحد الأدنى من الشعور الإنساني، أن يوجدوا "المبررات" - لهم ولقترفي المجزرة - التي كان عليها أن "تبرر" إقتراف الجريمة، وذلك بالحديث عن "تصاعد نشاط الفدائيين" وعن أن الذين "أصيبوا" إنما "أصيبوا" لأنهم "عادوا إلى بيوتهم بعد البدء بساعات منع التجول".

## نتان ألترمان

وحين بدأت بعض المعلومات المفزعة عن المجزرة تتسرب إلى الجمهور، همساً، لم يستطع "شاعر البلاط" نتان ألترمان أن يظل صامتاً، فنشر في صحيفة "دافار"، 1956/12/7، قصيدته الشهيرة "عن فظائع ارتكبت". إستبشع فيها إكتفاء البيان الحكومي الرسمي، المذكور أعلاه، بكلمة "مصائب" تعبيراً عن - أو تستيراً على - مدى المجزرة التي ارتكبت.

وحتى صدور هذه القصيدة، ولعدة أسابيع بعدها، ظلّت حكومة بن غوريون ماضية في محاولتها أن تخفي معالم الجريمة، فكان على نتان ألترمان أن يقول في قصيدته:

"وهكذا، منذ اقتراف العملية وحتى الآن، يظلّ ذلك الفصل رهن الهمس بإفشاء سر لم يعد سراً، فقد راح يتسكع في أنحاء العالم، هكذا، منذ ذلك الوقت وحتى الآن، يحوط هذه القضية تعتيم غير إنساني وغير عادل وغير ضروري، وأما المغنون والمغنيات فينشدون أناشيد حرس الحدود، وصوت دماء الأبرياء يخندق في الأرض ويحفز القنوات".

لم يستطع نتان ألترمان أن يتحمل هذا الصمت اللحدي، لقد شعر، وبحق، أنه قبر لشعبه نفسه، فصاح:

"وهكذا يظهر أن الشعب، الذي يريد أن يكون نوراً أمام الأمم، لا يبدي أية إشارة على تأثره، ولا أبسط إشارة.. لا يمكن أن تقوم جماعة بشرية ولا يمكن أن توجد جماهير عاقلة ثم لا يصيبها الذهول أمام مثل هذا الحدث ولا تسأل (دون من حاجة إلى مبشرين): كيف جرى الذي جرى وكيف كان من الممكن أن يقع الذي وقع وكيف على الناس أن يتصرفوا وماذا يجب أن يفعلوا حتى لا يقع، غداً، أمر شبيه بالذي وقع؟"

إن قصيدة نتان ألترمان هذه، تعكس، كالمرآة الصافية، الجو الأسود المشحون بالعنصرية العدوانية والدموية الذي كان سائداً في ذلك الوقت، وفي ذلك الوقت لم تكتف حكومة بن غوريون بالتنسّر على المجزرة التي اقترفها حرس الحدود بل قامت وسائل إعلامها بنشر أساطير "البطولة" و"المجد" عن حرس الحدود، وكان "المغنون والمغنيات، حقاً، ينشدون أناشيد حرس الحدود"، وأما "صوت دماء الأبرياء فكان يخندق في الأرض ويحفز القنوات".

## نواب "أسكت، أسكت"!

وفي حين كان يجري كل هذا في إسرائيل وقف رئيس الحكومة آنذاك، دافيد بن غوريون، وأخذ يستصرخ العالم (من على منصة الكنيست يوم الأربعاء 1956/11/28) أن يهب "لإنقاذ يهود مصر".. فلما قاطعه رفيقنا، النائب الشيوعي توفيق طوبي، مذكراً إياه بما جرى في كفرقاسم، لم يستطع دافيد بن غوريون أن يتمالك أعصابه، وأخذ يقذف المسبات السوقية في وجه نائب في برلمان إسرائيل، ولكنه عربي، في وجه توفيق طوبي، وأخذ نواب إئتلاف سيناء يتصايحون، من كل جانب: أسكت، أسكت!

وكتبنا في "الإخاد" (56/11/30) ما يلي:

"إن توفيق طوبي يعيش في إسرائيل لا في المريح يا نواب "أسكت، أسكت". أسبوعاً في إثر أسبوع وقف مع بقية رفاقه في الكنيست، يستنكر سياسة حكومة بن غوريون الإضطهادية تجاه المواطنين العرب. يستنكر تشريدهم من الجدل، كفربرعم، من الغابسية، من إقرث، من الجيدل ومن غيرها من عشرات القرى. يستنكر سلب الأراضي والأموال والأرزاق، بالقوانين وبغير القوانين، ويستنكر أعمال الإعتقالات والملاحقات الإدارية وغير الإدارية ثم.. مجزرة كفرقاسم!"

"والفلاح العربي البسيط يسأل الآن: إذا كان رئيس الوزراء في داخل الكنيست يسمح لنفسه بتوجيه إهانات ساقطة إلى عضو عربي في هذه الكنيست أفلا يستطيع ضابط حرس حدود، في قرية عربية، أن يسمح لنفسه بتوجيه الرصاص إلى صدر إنسان عربي بسيط"؟!

بل حتى بعد ظهور نتان أترمان في قصيدته الشهيرة، وفي 1956/12/18، نجد أن صحيفتنا "الإخاد" مضطرة إلى إبداء أشد القلق حيال إستمرار هذا العهر السياسي، وكان منجل الإعتقالات الإدارية بحصد الشيوعيين عن كل جنب وطرف، وإذا بالبوليس - وزارة حرس الحدود نفسها - يحيل إلى المحاكمة رفيقنا وعضو مجلس الناصرة البلدي آنذاك، توفيق زباد، وذلك عن تهمة باطلة ألصقت به في شهر نيسان من عام 1954، وقد كانوا اعتقلوه وزجوه في زنزانة في سجن طبريا ثم صلبوه على نافذة في السجن وأوسعوه ضرباً وتعذيباً، ثم اتهموه بأنه هو الذي اعتدى على السجنائين! وجاءوا بعد سنتين، وبعد مجزرة كفرقاسم مباشرة، وأحالوه على محكمة في طبريا.

فأنشأت "الإخاد" إفتتاحية (56/12/18) حثت عنوان: "لتبطل محاكمة توفيق زباد، ليطلق سراح ضحايا سياسة الإضطهاد القومي، ألم تشبع هذه السياسة بما ولغت به من دماء في كفرقاسم"؟!

## وثيقة توفيق طوبي

وأستعيد الآن هذه الذكريات حتى لا ينطلي على التاريخ أي زعم بأن حكومة بن غوريون أحالت سفاحي كفرقاسم على المحكمة العسكرية بحض إرادتها أو أن رئيس هذه الحكومة كان جاداً حين وقف في الكنيست حداداً على الضحايا وحين أعلن: "ولن يتكرر هذا الأمر في إسرائيل" (جلسة الكنيست 12/12/1956).

وأستعيد الآن هذه الذكريات حتى يصبح واضحاً أمام الأجيال المناضلة الشابة والتي تعبر، أيضاً الآن،

على أيام عصابة، أن أياماً أشدّ عسراً وأحلك ظلاماً قد عبرت علينا، ولكننا عبرناها وظهورنا مستقيمة وعيوننا أقوى من عمى اليأس.

وحتى "الهمس بالسر" الذي حدث عنه نتان ألترمان في قصيدته الشهيرة، لم يأت "دلفاً" من مصادر حكومية، إنما جاء نتيجة لرفضنا السكوت مهما يكلفنا الأمر.

قام الرفيق توفيق طوبي، في 1956/11/23، بتوزيع نشرة "سرية"، مطبوعة على الستانسل، ضمنها أصدق المعلومات وأوفاهها عن المجزرة وعن وقائعها وعن أسماء ضحاياها، وحتى يومنا هذا تبقى هذه النشرة أصدق وثيقة عن مجزرة كفرقاسم.

وجرى طبع هذه النشرة باللغات العبرية والعربية والإنجليزية، وجرى توزيعها على أعضاء الكنيست وعلى مختلف الشخصيات والهيئات والصحف في إسرائيل وفي الخارج، وكان هذا العمل عملاً جريئاً وكان من الممكن أن يتعرض توفيق طوبي، بسببه، إلى أخطار جديدة.

وكانت الحقائق المفزعة، التي وردت في وثيقة طوبي، بركاناً زلزل الأرض فلم يعد في مقدور أية سلطة إخفاء نيرانه الدموية بأي "تعقيم"، وكادت الصرخة أن تحيي العظام وهي رميم.

وكان أول رد فعل عالمي هو قيام إذاعة موسكو بإذاعة تفاصيل المجزرة، وسفارة إحدى الدول الاشتراكية نقلت وثيقة توفيق طوبي إلى مندوبها في الأمم المتحدة، فوزعها على أعضاء الجمعية العمومية، وأخذت صحف البلدان العربية والأجنبية تتناقل أنباء المجزرة الرهيبة.

## «شعبنا شعب حي»

إن أهالي كفرقاسم لم يتوقفوا، منذ ذلك اليوم الكالح، عن إحياء الذكرى السنوية لشهداء المجزرة، ولكن حتى هذا الأمر، الذي لا يستطيع أي نظام أن يمنعه عن الأمل والثكالي والأبتام، ظلت حكومة بن غوريون لعدة سنوات تحاول أن تمنعه وأن ترهب أهالي كفرقاسم حتى "يطووا" هذه الصفحة على إعتبار أن "اللي فات مات" كما ردد هنري كيسنجر فيما بعد، وبلغه عربية غير فصيحة، في خطابه أمام مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط في عام 1973! إن نصيحة "اللي فات مات"، حين تظل السياسة المسؤولة عن المجزرة قائمة ومستمرة، هي تشجيع على إقتراف مجازر جديدة.

وبلغ العهر السياسي بحكومة بن غوريون، آنذاك، أن فرضت على أهالي كفرقاسم تنظيم "صلحة عشائرية" - بوليمة تُثير التقبؤ - إشتراك فيها رجال السلطة من وزراء وعسكريين وقادة "حرس الحدود"، واعتبرنا هذه الوليمة في حينه، وبحق، مجزرة أخلاقية أشد بشاعة من مجزرة كفرقاسم.

ولم تكتف السلطة بما حاولته من "إغتصاب" البقية الصامتة في كفرقاسم، بل التجأت إلى أشنع التحريض الدموي والإرهاب (أذكروا ما جرى في "يوم الأرض" في 30 آذار 1976 من تحريض ومن إرهاب) لمنع الجماهير العربية من الإحتجاج على المجزرة ومن إحياء الأيام السنوية لشهداء المجزرة، وفي ذلك الوقت رفعنا أمام الجماهير شعار الحياة الضروري والضرورية: "شعبنا شعب حي، دمه لا يصير مي (ماء)" - مثله مثل كل الشعوب..

وأقمنا لجنة شعبية لإحياء ذكرى الشهداء. وكان إسمها "لجنة كفرقاسم". وبقينا، طول عشرة أعوام، نعلن الإضراب العام الحدادي والإحتجاجي في يوم الذكرى السنوية. وكانت شعارات هذه الإضرابات العامة تختلف باختلاف المصائب في تلك السنة. فكان هنالك شعار – "لا عودة إلى سيناء وإلى مجزرة كفرقاسم" وشعار "من كفرقاسم حتى عرب السواعد: سياسة واحدة". وذلك حين أخذت بولدوزرات الترحيل تهدم بيوت عرب السواعد على جبال الجليل..

وباقتراب الذكرى السنوية الأولى، أي في 1957/10/29، أخذت أرضنا – فجأة – تتفجر ألغاماً. وكان أطفال قرية صندلة عائدين من المدرسة إلى بيوتهم فانفجرت تحت أقدامهم قبلية (قيل أنها متروكة منذ حرب 1948) فأزهقت أرواح 15 طفلاً في لحظة واحدة. وأدى إطلاق رصاص "التمرينات" إلى مقتل وجرح العديد من الأطفال في أم الفحم والمغار وسخنين وعرابة والبقية.

ونقرأ على عرض الصفحة الأولى من "الإخاد"، في يوم 57/10/28 – عدد الذكرى السنوية الأولى – الشعار التالي:

"دم شهداء كفرقاسم وأطفال صندلة وعرب السواعد وأم الفحم والمغار والبقية يستصرخ الجماهير للإضراب. غداً الثلاثة، لإنهاء الإضطهاد القومي والحكم العسكري. الإحتقار والعار للخارجين عن الوحدة!" وفي الذكرى العاشرة للمجزرة ("الإخاد" – 1966/10/28) أجمل الأديب العبري التقدمي الكبير، مردخاي أبي شأؤول، مشاعر الشعب اليهودي وعبرة المجزرة بما يلي، قال:

"عشر سنين مضت على يوم المجزرة الرهيبة.. صحيح أن سفر تاريخ الدولة لا تنقصه صفحات سود.. ولكن، في أي حادث من الحوادث التي سبقت التاسع والعشرين من تشرين الأول 1956، لم نر وحدة مسلحة (هي بضعة من جهاز الدولة الأمني) تقف، حسب أمر من فوق، وجهاً لوجه أمام مواطنين من الدولة مستهدفة إبادتهم وبدم بارد..

"لقد جاهل القنلة صراخ امرأة حامل. جاهلوا إستعطافات فتيات صغيرات. جاهلوا الخوف الذي لم يكن له قعر في عيون الأطفال!

"ولكن، بعد حوالي السنين ونصف السنة، من إصدار الحكم ضد القنلة، علم أن المدان الأخير، وهو قائد الوحدة التي صنعت المذبحة، أطلق سراحه من السجن "لأسباب صحية!"

"ولكن، أبداً، ليس هؤلاء هم المديرون بأن نذكرهم. فمن وجهة نظرهم، من وجهة نظر مستواهم الخلفي، "نالوا عقابهم" أو أنهم "فاسوا من أجل لا شيء" على حد قولهم. وعوضاً عن ذلك فقد حملوا ذنب أولئك الذين أرسلوهم – المسؤولون الحقيقيون لم يقدموا للمحكمة..

"وخلاصة القول: يجب ألا يصبح طغيانهم موضوعاً لغفران "مسيحي"! ويجب ألا يصبح مادة لإذكاء جمرات القلب الحرى.

"وفي الوقت نفسه لنذكر اليوم الذي إجتاحت فيه إنتفاضة الغضب والإستنكار كل قلب آدمي في إسرائيل. من القلوب التي لم تعم أبصارها الكراهية القومية المتطرفة ولم تفترس الأخوة الإنسانية في أعماقها. من فم إلى أذن ذاع السر الرهيب. وارتفع نداء الضمير حتى ضمير السماء مع صوت نداء القتلى!



”في ذلك الحين لم يرتو غليل العدل. كانت الكلمة الأخيرة للتلون اللاذع الذي لبس جبة الغاز كاذبة تدعى البراءة.. كانت الكلمة الأخيرة لخوف المسؤولين على سياسة الإضطهاد القومي التي تنتهج. بشكل منتظم، ضد المواطنين العرب.. كانت الكلمة الأخيرة لقصر نظر أولئك الذين يغذون التربة الشوفينية في الدولة..“

### ”لم تُقتَل شجرة السم!“

”منذ ذلك اليوم، إستمرت أعمال التمييز، السلب، هدم البيوت، الإضطهاد والإهانة. حتى إسم الشعب، الذي يعاني من أغلال الحكم العسكري، محته السلطات.. ففي رأيهم لم يعد له وجود في الدولة. هؤلاء، فقط، ”أقليات“ محتملة! حقها في الحياة مشروط بمعروف السلطان..“

”إننا نذكر العملية القذرة. ويوم الذكرى هو يوم التحذير الذي يجب أن يتلى ويُعاد بدون إنقطاع ما دامت القوانين غير العادلة لم تلغ بعد وما دامت لم تلغ جميع الأحكام التي تستهدف تزييف حياة مواطني الدولة العرب وإنزالهم والقضاء على كياناتهم القومي.

”علينا أن نتقف أبناء شعبنا على إحترام أبناء الشعب العربي حتى يحضر في قلوب أمتنا الإدراك بأن تعلق الإنسان العربي بوطنه وبحقه فيه لا يقل عن تعلقنا بوطننا وبحقنا فيه.

”إن إحقاق الحق هو الشرط لسلامة بلادنا وإزدهارها.. ضرورة بقائنا تستلزم وضع حد لكل تمييز. وذلك من أجل مستقبلنا. من أجل الأخوة اليهودية – العربية. من أجل سعادة أبنائنا في هذا الجيل وفي الأجيال القادمة!“

وبعد حوالي عشرين عاماً نشرت صحيفة ”يديعوت أحرونوت“ (1975/12/19) مقالاً بقلم النائب الليكودي المعروف أمنون لين – الذي كان مسؤولاً عن العرب من قبل المباي لأعوام طويلة – أفلت فيه الملاحظة التالية:

”بعد العملية المقدسة (العدوان الثلاثي على سيناء ومصر – إ.ح.).. أصبح واضحاً أمام اليهود أن العرب الذين بقوا هنا لا يريدون أبداً – في هذه المرحلة – أن يرحلوا الدولة. فحتى حادث كفرقاسم المثير لم يؤد بالعرب. القاطنين في القرى المجاورة لكفرقاسم. إلى محاولة الهروب إلى ما وراء الحدود.“

وفي هذه الأثناء كانت رئيسة الحكومة السابقة. غولدا مئير. قد أبدت فزعها من تكاثر العرب الطبيعي في إسرائيل. ثم جاءت وثيقة كينغ التي استاء العنصريون من مجرد نشرها على إعتبار أنها ”سر أمني“.

فإن ”شجرة السم لم تقتلع“ ولذلك يظلّ من الضروري أن يتلى ويُعاد يوم الذكرى – يوم التحذير! ومن الضروري أن توضع هذه النقاط على الحروف الدامية حتى تظهر الحقيقة بكل بشاعتها فلا يبقى إنسان عاقل وإنسان شريف في إسرائيل إلاّ ويشعر بالهوة السحيقة التي تقودنا إليها. يهود وعرباً. سياسة الإضطهاد القومي القائمة وإنه يجب. ومهما يكن الأمر مؤلماً. إقتلاع شجرة هذه السياسة – السم – من جذورها من أجلنا جميعاً. من أجل الأجيال الحالية والقادمة. من أجل السلام وأخوة الشعوب. أخوة البشر!

وفي هذا المعنى – وهو كل المعنى – لا تذهب دماء الشهداء هدراً ونقيم أسمى نصب لذكراهم الباقية وتصبح مجزرة كفرقاسم حياة للبقية.